الهجرة والتحركات السكانية

الهجرة ظاهرة كونية؛ لا تقتصر على بني البشر. فالطيور والأسماك وغيرها من الكائنات تهاجر من مكان إلى آخر. وتُعد الهجرة البشرية ظاهرة جغرافية واجتماعية قديمة جدّاً لازمت الإنسان منذ بدء الخليقة. فالإنسان منذ القدم كان يرحل وينتقل من مكان إلى آخر، ويهاجر طلباً للرزق وتحسين مستواه المعيشي، أو سعياً للأمن والحياة المستقرة. فكان نتيجة ذلك أن انتشر الإنسان من موطنه الأصلي إلى أنحاء المعمورة من خلال الهجرات البشرية التي حدثت في أزمنة ما قبل التاريخ وبداية التاريخ المكتوب، واستمرت على مر الأزمان والعصور.[1] بعضها قديمة نجهلها، وبعضها معروفة سجلها التاريخ. فنقرأ حيناً عن الهجرات القديمة من الجزيرة العربية، أو هجرة الهنود الحمر إلى أمريكا الشمالية. ونقرأ – أحياناً أخرى – عن الهجرات الحديثة إلى العالم الجديد وبعض الأجزاء حديثة العمران، كأستراليا وغيرها. كما نقرأ عن هجرات الرقيق الإجبارية إلى الأمريكتين، وما أحدثته بعض الحروب من تحركات سكانية كبيرة خلال فترات التاريخ. وفي الوقت الحاضر، نُلاحظ

ونشهد، بل ونتعايش - بشكل يومي- مع الهجرات إلى المدن التي نقطنها سواءً تلك القادمة من بلدان بعيدة في خارج البلاد أو تلك الوافدة من الأرياف والمدن الصغيرة المجاورة. ولكن من الملاحظ أن الهجرات القديمة كانت في أغلبها جماعية؛ إذ تنتقل الجماعات أو القبائل، بينما تميل الهجرات الحديثة إلى الفردية أو العائلية؛لأن انتقال الفرد – وحيداً -كان محفوفاً بالمخاطر في الماضي. أما في الوقت الحاضر، أصبح باستطاعة الإنسان التحرك والسفر من أقصى الأرض إلى أقصاها بمفرده.

ولاشك أن الهجرة تختلف تماماً عن الخصوبة والوفاة، فهي ليست حتمية مثل الوفاة، وليست ضرورية لبقاء النوع البشري مثل الخصوبة أو التناسل، لأنها لا تعتمد على أساس بيولوجي. وعلاوة على ذلك، فإن حوافز الناس نحو الهجرة والدوافع التي تدفعهم إليها أقل تجانساً من نظرتهم تجاه الوفاة أو إنجاب الأطفال. وبخلاف الولادة والوفاة التي تحدث للإنسان مرة واحدة، فإن الإنسان يقوم بتحركات مكانية وهجرات عدة خلال حياته.

مفهوم الهجرة وتعريفها:

الهجرة ظاهرة جغرافية، لأنها تتعلق بالمكان، فلا يمكن أن يُعد الشخص مهاجراً إلا بعد أن يعبر حداً معيناً أو حدوداً جغرافية سواء كانت حدود

مدينة، أو إمارة، أو ولايـة، أو إقلـيماً، أو دولـة. لـذلك ينبغـي أن نلاحـظ أن تعريف الهجرة الداخلية وتحديدها يختلف من بلد إلى آخر، إذ تكون الوحدات المكانية صغيرة جداً في بلد ما، ولكنها كبيرة جداً في بلد آخر. لهذا السبب فـإن من الصعوبة بمكان مقارنة بيانات الهجرة الداخلية بين البلدان. كما أنها ظاهرة اجتماعية لأنها تتأثر بدرجة الرضا أو القناعة بالأوضاع الاجتماعية في المجتمـع الأصلي؛ بل إنها تؤثر في المجتمع الجديد، وتتأثر به، من خلال عمليـة التكيـف الاجتماعي.

ولكن، ما المقصود بالهجرة؟ سـؤال يبـدو بـسيطاً، ولكـن الإجابـة عنـه ليست بسيطة! فبخلاف وقائع الولادة والوفاة التي يمكن تعريفها وتحديـدها بدقة معقولة في الدراسات السكانية، فإن تعريـف الهجـرة يعتمـد عـلى كيفيـة تحديدها وقياسها، والأسس التي يعتمد عليها التعريف.

"كم مرة انتقلت؟" لو وجهت هذا الـسؤال لنفـسك - أيهـا القـارىء - لاحترت في الإجابة عنه، لأنك قد لا تعرف أيّاً من التحركـات يُعتـبر هجـرة، وأيها يُعد تحركاً سكنياً؟! فهل الانتقال من شقة إلى أخرى داخل العمارة يعتـبر تحركاً؟ وهل الانتقال من مسكن إلى آخر داخل الحـي يعتـبر تحركـاً؟ ثـم هـل

الانتقال من قرية أو بلدة صغيرة إلى مـدينة كبيرة يُعد تحـركاً أم هجـرة؟

لتسهيل التعامل مع هذه التحركات وغيرها، فإنها تُصنف – في العـادة – إلى أنواع عديدة تـدخل كلهـا تحـت مـصطلح التحركـات المكانيـة (Spatial Mobility)، ومنها:

(١) الرحلات التي يقوم بها الإنسان مثل رحلة العمل اليومية بين المنزل ومقر العمل.

(٢) التحركات الموسمية أو المؤقتة التي تشمل تحركات العمال.

(٣) تنقلات البدو الرحل والطلاب.

(٤) الانتقال السكني الذي يقصد به تغيير الوحـدة الـسكنية دون الحاجـة إلى تغيير مقر العمل أو الانتقال من سوق عمل إلى آخر.

(٥) الهجرة الداخلية من إقليم إلى آخر داخل الدولة نفسها.

(٦) التحركات الـسكانية بـين الـدول وعـبر الحـدود الـسياسية (أي الهجـرة الدولية).

ولكن من بين جميع هذه التحركات، لا يدخل ضمن مفهوم الهجرة إلا الهجرة الداخلية والهجرة الدولية. فالفرق بين الانتقال السكني والهجرة الداخلية يعتمد على تغيير مقر العمل بشكل أساسي. ولكن هذا التحديد لا يفي بالغرض في كل الحالات، ولا يزيل الغموض بالكامل. فعلى سبيل المثال، هل يُعد انتقال الشخص بعد التقاعد من منطقة إدارية إلى أخرى بدون الحاجة إلى تغيير الحالة الوظيفية – التي هي أساساً "متقاعد" –هجرة أم انتقالاً سكنياً؟ كما أنه قد يتزامن انتقال الأسرة من مسكن إلى آخر داخل المدينة نفسها مع تغيير عمل رئيس الأسرة، مما يشكل لبساً وتناقضاً مع الشرط المذكور آنفاً والمتعلق بتغيير العمل. لذا لا بد من اللجوء إلى تحديد أكثر دقة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تقتصر الهجرة الداخلية على التحركات من محافظة إلى أخرى، وما عدا ذلك يُعد تحركات سكنية (أو انتقالاً سكنياً)[1].

هل يمكن التوصل إلى تعريف مناسب؟

هناك تعريفات كثيرة، فعلى سبيل المثال، تُعرف الهجرة من قبل لي (Lee) بأنها "تغيير دائم أو شبه دائم في مكان الإقامة بدون تحديد لمسافة الانتقال، وسواء كان اختيارياً أم إجبارياً، وبدون تمييز بين الهجرة الداخلية أو الخارجية"[2].

ومن جهة أخرى، ورد في القاموس الـديموغرافي لبرسـا، الـديموغرافي الفرنسي، أن الهجرة هي: "انتقال الأفراد أو المجموعات الذي يـستلزم تغيـيراً دائماً أو شبه دائم في مكان الإقامة المعتادة"[1]. وبشكل عـام، يمكـن القـول إن معظم تعريفات الهجرة تُركز على فكـرة التغيـير الـدائم أو شـبه الـدائم لمكـان الإقامة، مما يميزها عن الحراك الدوري (Circulation)، حيـث إن الأخـير لا يستلزم تغير مكان الإقامة، ويشمل التحركات اليوميـة كالرحلـة بـين المنـزل والعمل، ورحـلات التـسوق، ورحـلات الترفيـه والإجـازات والتحركـات الموسمية. ويدخل مفهومـا الهجـرة والحـراك الـدوري تحـت مـصطلح أعـم وأشـمل هـو التحركـات الـسكانية (Population Mobility) كـما سـبق أن أشرنا. لذا فإن الأمم المتحدة تُعرِّف الهجرة بأنها نوع من أنـواع التـحركات المكانيـة (spatial mobility) بين وحدة مكانيـة وأخـرى يـستلزم تغيـير مكان الإقامة[2].

ويُثار حول التعريف الـسابق المبنـي عـلى أسـاس تغيـير مكـان الإقامـة كثير من التساؤلات، أولها: كم المدة المقصودة عندما نقول الإقامة "الدائمـة" أو "شبه الدائمة"؟

إضافة إلى الأسئلة السابقة، يمكن أن يبرز في الذهن تساؤل آخر عن المسافة، فمثلاً ما هي المسافة التي يجب أن تُقطع قبل أن يمكن أن تُسمى "هجرة"؟ ثم هل مكان الإقامة ثابتٌ مكانياً وزمانياً؟ قد لا يكون هذا صحيحاً بالضرورة في كل الأحوال، فهناك المساكن المتحركة أو القابلة للحركة المستخدمة في بعض البلدان (mobile homes). لذلك، تعتبر الهجرة أكثر عناصر التغير السكاني صعوبة من حيث قياسها والتنبؤ باتجاهاتها، مما يجعلها من أصعب المسائل التي يتم التعامل معها عند إعداد الإسقاطات أو التنبؤات السكانية. ومما يزيد الأمر تعقيداً صعوبة إجراء المقارنات بين الدول نتيجة التفاوت في أسس تحديد الهجرة والاختلافات في مساحات الوحدات المكانية أو الإدارية التي على أساسها تحسب الهجرة وتقاس.

ومن هذا العرض السريع للصعوبات التي توجه للتعريف السابق والمبني على أساس تغيير مكان الإقامة، يمكن القول بأن الهجرة ليست بالضرورة مفهوماً محدداً بدقة، كالوفاة مثلاً، بل إن تعريفها يعتمد في الغالب

على الوضع المدروس وأهداف الدراسة وطبيعتها التي تحدد -بالتالي- التعريف الإجرائي المناسب، مع أخذ الملاحظات السابقة في الاعتبار عند صياغة مثل هذا التعريف.

وفي ضوء ما سبق، يمكن تعريف الهجرة ***بأنها الانتقال من مكان إلى آخر، بغرض أو بنية الإقامة الدائمة أو شبه الدائمة، بحيث يكون المكان الجديد بعيداً عن المكان الأصلي، لدرجة تحول دون ممارسة العمل نفسه في المكان القديم، مع حدوث تأثير ملحوظ على الروابط الاجتماعية للمهاجر وعلاقته بجماعته في مكان الأصل.***

وتجدر الإشارة إلى أن تعريف الهجرة السابق يستلزم عبور المهاجر حدوداً جغرافية، سواء كانت لمدينة أو منطقة إدارية أو مقاطعة أو دولة. وقد تكون الهجرة اختيارية بناءً على رغبة المهاجر واختياره، أو إجبارية بحيث لا يكون للمهاجر بها خيار أو رأي أو إرادة. كما أنَّ من المتوقع أن تؤدي الهجرة إلى "إزاحة كلية" (Total Displacement) لما يُعرف بـ "مكان الأنشطة الخاص بالأسرة" (Household's Activity Space) المتمثل في مجموعة من الأماكن، مثل: المدارس، ومقر العمل، والمتاجر، وأماكن الترويح، التي تتفاعل معها الأسرة بصفة منتظمة[1].

مصادر بيانات الهجرة:

نظراً لأسباب تتعلق بصعوبة تحديد مفهوم الهجرة، فإن بياناتها تعتبر من أكثر أنواع البيانات ندرة. وعلى الرغم من ذلك، فهناك عدد من المصادر التي يمكن من خلالها الحصول على بيانات الهجرة، ومنها ما يلي:

١- **سجلات الهجرة**: تتوفر سجلات الهجرة بالنسبة للهجرة الدولية، ولكنها نادرة فيما يتعلق بالهجرة الداخلية، بل إنها تعتبر من أسوأ أنواع البيانات لصعوبة تحديد المهاجر والمسافة التي يشترط أن يقطعها لكي يُعد مهاجراً، فهل هي مسافة كذا أم كذا؟ وغير ذلك من التساؤلات.

٢- **التعداد السكاني**: يعتبر التعداد أحد المصادر المهمة جداً لدراسة الهجرة والتعرف على اتجاهاتها، سواء الهجرات الداخلية أو الدولية، وذلك من خلال بعض الأسئلة التي قد تشتمل عليها استمارة التعداد، بالإضافة إلى البيانات التي يوفرها عن محل الميلاد ومكان الإقامة المعتادة،

٣- **المسوحات بالعينة**: تُعد المسوحات بالعينة أحد المصادر المهمة لبيانات الهجرة. وقد اعتمدت دراسات كثيرة على المسوحات بالعينة، سواء لدراسة خصائص المهاجرين أو تحديد اتجاهات الهجرة وخصائصها، أو التنبؤ بمستقبلها، والتعرف على العوامل المؤثرة فيها.

طرق قياس الهجرة:

هناك الكثير من الطرق لقياس حجم الهجرة الداخلية أو تقدير أعدادها واتجاهاتها، ولكل من هذه الطرق مزايا وعيوب، ويعتمد استخدام كل منها تبعاً لما يتوافر من بيانات. فهناك الطرق المباشرة لقياس حجم الهجرة، وهناك الطرق غير المباشرة.

أولاً: الطرق المباشرة:

١ - طريقة محل الميلاد:

تعتبر هذه الطريقة من أكثر الطرق استخداماً وشيوعاً، وذلك لتوافر بيانات عن مكان الميلاد ومقر الإقامة المعتادة في معظم التعدادات السكانية، مما يجعل من السهولة بمكان حساب عدد المهاجرين إلى منطقة معينة. وتحقق ذلك من خلال تصنيف السكان إلى فئتين: السكان غير المهاجرين، وهم الذين حصروا في مكان ولادتهم نفسه، والمهاجرون الذين تم حصرهم في مكان آخر

غير مكان الميلاد.

وعلى الرغم من سهولة حساب طريقة محل الميلاد وشيوع استخدامها، إلا أنه ينبغي أخذ المسائل التالية في الاعتبار عند استخدامها:

- أن الشخص قد ينتقل إلى عدة أماكن قبل وصوله إلى المكان الأخير.
- ربما يكون الشخص قد انتقل من مكان الميلاد إلى المكان الذي تم فيه الحصر (أي أنه لم يصنع قرار الهجرة أو يشارك فيه).
- لا نستطيع أن نفرق بين المهاجرين الذين هاجروا حديثاً والذين هاجروا منذ سنوات طويلة.
- لا نستطيع أن نعرف عدد المهاجرين في فترة زمنية معينة. ولكن هناك بعض التعدادات تحتوي على بعض الأسئلة التي من خلالها نستطيع معرفة عدد المهاجرين خلال فترة معينة، كتعداد الولايات المتحدة الأمريكية الذي يحتوي على سؤال عن مكان الإقامة قبل خمس سنوات. ومن هذا السؤال نستطيع الحصول على معلومات أكثر تحديداً لزمن الهجرة. ولكن هذه الطريقة لا تخلو من المآخذ والملاحظات التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار.

٢ – طريقة تغيير محل الإقامة:

لا تخلو قوانين الأحوال المدنية أو تسجيل النفوس في بعض الدول من مواد تلزم فيها الناس بإبلاغ الجهات المختصة في حالة تغيير محل إقامتهم. ومن خلال هذه المعلومات يمكن معرفة تنقلات الأفراد بين الوحدات الإدارية داخل الدولة. ولكن الناس لا يلتزمون – في أغلب الأحوال – بتسجيل التغييرات في محل الإقامة، أو لا يسجلونها في وقت حدوثها؛ بل يؤجلون ذلك لفترة من الزمن. ويشير الخفاف والريحاني إلى أن المادة ١٩ من قانون تسجيل النفوس بالعراق رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٥م كانت تنص على ضرورة إبلاغ دوائر الأحوال المدنية عن تغيير محل الإقامة خلال ستة أشهر، ولكن كثيراً من الناس كانوا لا يلتزمون بتطبيق نص هذه المادة[١].

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الدول الأوربية مثل هولندا والدنمارك تطبق ما يُعرف بسجل السكان الذي يشتمل على تسجيل للتحركات المكانية وتغيير مقر السكن وغيرها، مما يوفر بيانات دقيقة عن الهجرة والانتقال السكاني.

٣ – إحصاءات العبور:

وهي تمثل الإحصاءات التي تجمعها الجهات المسئولة كإدارة الهجرة أو

الأحوال المدنية عن القادمين إلى البلاد والمغادرين منها. ويمكن استخدام هذه الإحصاءات إذا كانت مكتملة في دراسات الهجرات الدولية على وجه الخصوص.

ثانياً: الطرق غير المباشرة:

١ - طريقة معادلة الموازنة:

تعتمد هذه الطريقة على بيانات التسجيلات الحيوية على مستوى الوحدات الإدارية أو على المستوى الوطني وبيانات تعدادين على الأقل. وتسمى أحياناً بطريقة البقايا (Residual method). وباستخدام الصيغة التالية يمكن تحديد عدد المهاجرين:

الهجرة الصافية = (س$_{٢}$ - س$_{١}$) - (م$_{١،٢}$ - و$_{١،٢}$)

حيث تمثل "س" السكان حسب التعداد الأول (١) والثاني (٢)، بينما تمثل "م$_{١،٢}$" أعداد المواليد المسجلة خلال الفترة، وتمثل "و$_{١،٢}$" عدد حالات الوفاة المسجلة خلال الفترة نفسها. وفي هذه الحالة يُفترض أن تتوفر تسجيلات دقيقة للمواليد والوفيات.

٢ - طريقة مقارنة معدلات نمو السكان لفترة معينة:

تعتمد هذه الطريقة على مقارنة معدل النمو للدولة بمعدل النمو في منطقة (أو مناطق) جغرافية معينة داخل الدولة نفسها خلال فترة زمنية معينة.

وبالتحديد يتم تقدير عدد المهاجرين في فترة زمنية معينة تنحصر بين تعـدادين وذلك بمعرفـة الفـرق بـين عـدد الـسكان المتوقـع في المنطقـة تحـت الدراسـة باستخدام معدل النمو السنوي للدولة خلال الفترة بين تعدادين، وبـين عـدد السكان الفعلي في تلك المنطقة بناءً على نتائج التعداد الأخير. وهنا يفترض أن الفرق بين هذين الرقمين يكون عائـداً للهجـرة. ويبـدو جليـاً أنـه لا يمكـن الاعتماد على هذه الطريقة ما لم يتوفر شرطان رئيسان هما:

- لا توجد اختلافات كبـيرة بـين الوحـدات الإداريـة أو المنـاطق الجغرافيـة المدروسة داخل الدولة المدروسة.
- ندرة الهجرة الدولية من البلد المدروس أو إليه، بحيث لا تـؤثر كثـيراً عـلى معدل النمو السكاني داخله[1].

معدلات الهجرة:

بعد أن تعرّفنا على طرق قياس حجم الهجرة أو أعداد المهاجرين فإنه لا بد من إبراز المعدلات التي من خلالها يمكن إجراء المقارنات بين المدن والمناطق الجغرافية أو بين الدول، من خلال استخدام مؤشرات نسبية بدلاً من الأرقام العددية المطلقة. ويمكن حساب عددٍ من المعدلات، ومنها:

$$\text{معدل الهجرة الوافدة} = \frac{\text{عدد المهاجرين الوافدين إلى دولة أو مدينة أو منطقة جغرافية ما}}{\text{عدد السكان في الدولة أو المدينة أو المنطقة نفسها في منتصف السنة}} \times ١٠٠٠$$

$$\text{معدل الهجرة المغادرة} = \frac{\text{عدد المهاجرين النازحين في السنة}}{\text{إجمالي السكان في مكان الأصل في منتصف السنة}} \times ١٠٠٠$$

$$\text{معدل صافي الهجرة} = \frac{\text{عدد المهاجرين الوافدين} - \text{عدد المهاجرين المغادرين}}{\text{عدد السكان في الدولة أو المدينة أو المنطقة في منتصف السنة}} \times ١٠٠٠$$

وباستخدام رموز الجدول السابق، يمكن حساب معدل الهجرة الصافية على النحو التالي:

$$\text{معدل صافي الهجرة} = \frac{(\text{هـ . أ}) - (\text{هـ أ.})}{\text{عدد سكان منطقة أ}} \times ١٠٠٠$$

وعلى افتراض أننا قمنا بحساب هذا المعدل لكل من اليمن، والإمارات العربية المتحدة، والسودان،والولايات المتحدة الأمريكية، فما الدول التي من المتوقع أن يكون معدل صافي الهجرة فيها سالباً؟ وما الدول التي سيكون فيها موجباً؟

$$\text{معدل الهجرة الإجمالي (أو العام)} = \frac{\text{عدد المهاجرين الوافدين + عدد المهاجرين المغادرين}}{\text{عدد السكان في الدولة أو المدينة أو المنطقة نفسها في منتصف السنة}} \times ١٠٠٠$$

وبالإضافة إلى هذه المعدلات، يمكن حساب نسبة الهجرة التي تبرز تأثير الهجرة مقارنة بالزيادة الطبيعية باستخدام الصيغة التالية:

$$\text{نسبة الهجرة} = \frac{\text{صافي الهجرة}}{\text{عدد المواليد – عدد الوفيات}} \times ١٠٠٠$$

وجدير بالذكر أنه كلما ارتفعت هذه النسبة، دل ذلك على ازدياد تأثير الهجرة في المنطقة أو الدولة مقارنة بالزيادة الطبيعية. ولهذه النسبة أهمية في التخطيط الإقليمي وصياغة السياسات السكانية.